

المقاربة المتكاملة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وإعادة تنظيم مسارها

دراسة في الاستراتيجية والأدوات

Integrated Approach to Local Sustainable Development and its Reorganization: Study of Strategy and Tools



الدكتورة/ سناء بولقواس

جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر

sanaboulagouas@yahoo.com

تاريخ القبول للنشر: 2018/09/16

تاريخ الاستلام: 2018/06/24



ملخص:

التنمية المحلية المستدامة هي انعكاس لكل المشاريع والبرامج وخطط التنمية الوطنية الشاملة، ولن يكون لهذا الموضوع على الرغم من أهميته بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات المنتهجة أي أهمية ما لم ينتقل من مجرد نصوص ومأمول للواقع العملي، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية متكاملة لتجسيد التنمية المحلية المستدامة مع إيجاد الأدوات الكفيلة بتحقيقها. الكلمات المفتاحية: تنمية؛ محلية؛ مستدامة؛ استراتيجية؛ أدوات.

Abstract:

Local sustainable development reflects all projects, programs and general national development plans. However, despite the importance of this topic among others in economics, social studies and adopted policies, it will not matter unless it moves from texts to reality, which requires establishing an integrated strategy to embody local sustainable development and determine tools to achieve it.

keywords: local, sustainable, development, strategy, tools.

مقدمة:

فرض موضوع التنمية المحلية المستدامة⁽¹⁾ مكانته بين مواضيع التنمية⁽²⁾ والبرامج التي تعدها المنظمات الدولية والإقليمية، لكونها العملية التي من خلالها يمكن الانتقال بالمجتمعات المحلية وكنتيجة حتمية الدولة من حالة التخلف/الركود الذي تشهده لمرحلة النمو، فيما يتم تلبية احتياجات السكان المحليين من خلال الجهود التي يبذلونها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تحقيق التوازن بين توفير حاجات الأجيال الحالية وحاجات الأجيال القادمة وهو أساس التنمية المستدامة.

تعد التنمية المحلية المستدامة الركيزة التي يستند إليها لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة المراعية لشروط الاستدامة، والتي تهدف الدولة لتجسيدها بين مختلف مناطق الوطن من خلال تحقيق توازن تنموي بينها كلها، وبالنظر لعدم قدرة أجهزة الدولة المركزية في وقتنا الحاضر على تسيير أقاليمها بنفسها وتلبية احتياجات كل مواطنها لبعدها عن حقيقة واقعها المحلي، لذا اعتمدت جملة من الأدوات والاستراتيجيات التي من خلالها يمكن أن تضمن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لها من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بنفسهم.

أهمية الدراسة:

1- نتج عن المشروعات التنموية تحقيق إنجازات هامة⁽³⁾، لكن ذلك كان مؤسسا على استخدام كل الموارد المتاحة وسبب أضرارا للبيئة، ومن هنا كانت التنمية المستدامة النموذج التنموي الجديد المتبع في مجال التنمية.

2- دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطط التنمية إثر الآثار السلبية التي رتبها البرامج التنموية المرتكزة على تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تطور مفهوم التنمية المستدامة لتصبح معبرة عن توجه جديد تسعى كل الأطراف لتحقيقها من خلال إرساء متطلباتها في الواقع العملي محليا ودوليا، بمشاركة كل الأطراف التي لها علاقة بالأمر.

4- الجهود المحلية المبذولة لا تقل عن تلك التي تبذلها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، لإدراك الجهات المحلية أن التنمية المحلية المستدامة هي الأسلوب الذي يحقق التنمية الشاملة.

إشكالية الدراسة:

لما كان سعي الدولة لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة مرتبطا بمدى تحقق تنمية محلية مستدامة في كل المجالات التنموية، فما هي الأدوات والاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها في تجسيد تنمية محلية مستدامة؟

المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكالية السابقة اعتمدنا على مقاربة منهجية تتمثل في مناهج البحث التالية، المنهج الوصفي في بعض محطات الدراسة، وأساسا المنهج التحليلي لدراسة أدوات واستراتيجيات تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتحليل النصوص القانونية المرتبطة بالدراسة.

فرضيات الدراسة:

1- تحقيق تنمية محلية مستدامة يتطلب الاعتماد على استراتيجيات منظمة ومحكمة تستند لدراسات محكمة.

2- لا بد من إيجاد تكامل بين الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وبين الأدوات التي يتم الاعتماد عليها لتحقيقها، وإعادة النظر فيما تم الاعتماد عليه سابقا.

للإجابة عن الإشكالية السابقة سنقسم دراستنا على النحو التالي:

المبحث الأول

استراتيجية تحقيق التنمية المحلية المستدامة

على الرغم من البدء في عملية التنمية من القاعدة للمركز، إلا أن تجسيد التنمية المحلية المستدامة⁽⁴⁾ ظل يواجه العديد من الإشكالات وهو ما يتطلب وضع استراتيجية من شأنها العمل على إيجاد تجسيد واقعي للاستدامة في عمليات التنمية المحلية والتي تكون قائمة على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ويتعين أن تستند كل استراتيجية توضع لتجسيد التنمية المحلية المستدامة التوسع في تطبيق نظام الإدارة المحلية في تنظيمها الإداري، والسعي لوضع خطط التنمية من القاعدة، وهو ما نوضح على النحو التالي:

المطلب الأول: التوسع في تطبيق نظام الإدارة المحلية في التنظيم الإداري

يرتبط تجسيد مخططات التنمية المحلية المستدامة العمل على التوسع في تطبيق نظام الإدارة المحلية في التنظيم الإداري، لما لذلك من أهمية كبيرة في تجسيد الاستراتيجية التي توضع لتحقيق ذلك، ولدراسة ذلك نتناول تعريف الإدارة المحلية في الفرع الأول، ونتناول في الفرع الثاني أهمية تطبيق نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية

تساعد الإدارة المحلية في خلق المشاركة المحلية التي هي عنصر أساسي في تحقيق التنمية المحلية، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة دون أن تكون هناك إدارة محلية فعلية، وهناك اختلاف في التعريفات التي وضعت للإدارة المحلية من قبل الفقهاء لاختلاف الزاوية التي ينظر فيها إليها، فهناك من عرفها على أساس هياكلها وهناك من عرفها على أساس أهدافها... الخ، ومن بين التعريفات التي وضعت لها:

عرفت الإدارة المحلية بأنها: "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها"⁽⁵⁾.

عرفت أيضا بأنها: "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدم معين من الرقابة من السلطة المركزية"⁽⁶⁾، وعرفت أيضا بأنها: "اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات"⁽⁷⁾.

الفرع الثاني: أهمية تطبيق نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

التوسع في الأخذ بنظام الإدارة المحلية يعني أن تكون هناك لامركزية إدارية على غرار الجزائر،⁽⁸⁾ لأن هذه الأخيرة تساهم في تحقيق العديد من الأمور المهمة في مجال تحقيق التنمية المحلية، نفصل في ذلك على النحو التالي:

- تكوين إطارات محلية مسؤولة تكون حلقة وصل بين الجهود على المستوى المركزي في تحقيق التنمية الشاملة، والجهود المحلية على المستوى اللامركزي لتنمية المجتمعات المحلية ومساهمتها في تجسيد التنمية المحلية المستدامة على المستوى المحلي.

- تمكين المجتمعات المحلية من دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة بأنفسهم⁽⁹⁾.

في الجزائر كان لدستور سنة 1989 الدور البارز في صدور قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990 بعد أن كرس هذا الأخير مبادئ الديمقراطية والتعددية، وقد كان محاولة جادة من المشرع الجزائري لإرساء نظام محلي في الجزائري قائم على التعددية واللامركزية... الخ، وقد كان هذا التغيير والتوجه متوافقا مع النظام السياسي، وقد عرفها هذا القانون بأنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحدث بموجب قانون"⁽¹⁰⁾، وتمتع البلدية بالشخصية القانونية يجعلها قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات⁽¹¹⁾، وهو نفس التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون البلدية الجديد إلا أنه أكد على أن هذه الأخيرة هي مكان ممارسة المواطنة وهي الإطار الذي من خلاله تتم مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية⁽¹²⁾.

يعد المجلس الشعبي البلدي أداة تجسيد اللامركزية الإدارية وضمان مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وقد ظهر ذلك جليا في صياغة أحكام دستور 1989 الذي نص: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"⁽¹³⁾، وهو ما أكدته قانون البلدية رقم 08/90 بنصه: "يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار التعبير عن الديمقراطية محلية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية"⁽¹⁴⁾، وقد أكد على ذلك قانون البلدية رقم 10/11 في الباب الثالث المعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية في أحكام المواد من 11 إلى 14⁽¹⁵⁾.

مشاركة المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يشمل الجوانب: الاجتماعية والثقافية والبيئية... الخ، وهو ما تعكسه النصوص القانونية في مجال الصلاحيات الممنوحة له في مجال التهيئة والتنمية، فمن المهام الأساسية التي تقع عليه إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات التي يتعين أن تكون موافقة لعهدته، ثم يصادق عليها ويسهر على تنفيذها وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية⁽¹⁶⁾، ومنحها المشرع أيضا حق المبادرة بأي عمل من شأنه تحفيز وبعث التنمية الاقتصادية شريطة أن يكون ذلك متماشيا مع طاقات البلدية ومخططها التنموي، وفي هذا الصدد يتخذ كل التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته⁽¹⁷⁾، كما ألزمها المشرع الجزائري بالتحقق وبصورة دائمة من كل عمليات البناء

التي تتم للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات واحترامها للمساحات...الخ، وهو ما تقوم به المصالح التقنية الموجودة على مستواها⁽¹⁸⁾.

تعد الولاية "الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون"⁽¹⁹⁾، وتدار الولاية من قبل هيئتان: الوالي، والمجلس الشعبي الولائي، ويمارس هذا الأخير بالإضافة للمهام الموكولة إليه التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات المقررة في إطار السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، ويضطلع هذا الأخير بالعديد من الصلاحيات ما لها علاقة بالتنمية فيقوم:

- المبادرة بكل الأعمال التي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب قدرة وطابع وخصوصية كل ولاية من ميزانيتها الخاصة⁽²⁰⁾.
- إنشاء بنك للمعلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالبيئة⁽²¹⁾.
- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية⁽²²⁾.
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية في الأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات⁽²³⁾.

المطلب الثاني: الاعتماد على التخطيط المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تتطلب أي عملية إدارية لنجاحها التخطيط لها بشكل دقيق ومحكم، بما فيها تحقيق التنمية المحلية واستدامتها، وهنا تبرز أهمية اعتماد خطط محلية بعيدا عن الخطط الوطنية لتحقيق ذلك، مع مراعاة تناسقها مع ما هو مسطر على المستوى الوطني، ومن شأن ذلك أن يكون مساعدا على المدى القريب والمتوسط وحتى البعيد، ولدراسة كيف يمكن لاعتماد على التخطيط المحلي أن يساهم في تنفيذ استراتيجية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، نبرز أهمية التخطيط المحلي لذلك، والمرتكزات التي يستند إليها على النحو التالي:

الفرع الأول: أهمية التخطيط المحلي لتجسيد التنمية المحلية

لا مجال للحديث عن تنمية محلية مستدامة إذا لم تستند هذه الأخيرة منذ البدء لخطط وبرامج تم تسطيرها بشكل دقيق، حتى يمكن ضبط ما تتوافر عليه هذه المجتمعات المحلية من قدرات وخبرات، من خلالها يمكن رصد كل ما هو مطلوب القيام به، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لا يمكن أن تنجح خطة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة التي ربما أثبتت نجاحها في منطقة ما بالضرورة في منطقة

أخرى لوجود اختلافات بين المناطق لذا يتعين أن يكون التخطيط لعملية التنمية مستندا لظروف وخصوصيات كل مجتمع على حدا، بالاعتماد على خبرات وقدرات المجتمعات المحلية لذا يتعين أن يتم محليا بناء مؤسسات تستطيع تحقيق التنمية المحلية المستدامة⁽²⁴⁾.

يعد التخطيط الأداة الفعالة في تحقيق توجه مباشر للتنمية المحلية المستدامة، لذا اعتمدت الجزائر في سياساتها التنموية على هرم تخطيطي من الأعلى للأسفل: التخطيط المركزي في صورة برامج ممرضة، وتخطيط إقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممرضة، وأخيرا على مخططات بلدية تنموية، ويتضح لنا من خلال هذا الهرم أن التنمية المحلية أساس تحقيق الدولة التنمية الشاملة، لأنها اختيار أهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية وتكييفها بشكل متناسق مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية والذي يعرف باسم التنمية المستدامة.

يتعين أن يراعى في التخطيط المحلي الموارد المتاحة محليا، وكل الخطط التي توضع محليا يتعين أن تكون:

- مرتكزة على الخطط الموضوعية على المستوى المركزي، أي سائرة على ضوء السياسة التخطيطية الوطنية، لتحقيق عملية التكامل.⁽²⁵⁾
- أن يسند التخطيط المحلي لأجهزة محلية كفئة، قادرة على توظيف كل عادات المجتمع المحلي وخصائصه في أي خطة تنموية محلية.
- أن يكون التخطيط المحلي للتنمية المستدامة واقعيًا مستندا لما هو متوافر من موارد بشرية وموارد متاحة.
- أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا مع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.. الخ، التي يهدف تحقيقها.

- أن يتسم التخطيط بالمرونة أي قابلا للتعديل بما يظهر بعد تقييمه في الواقع العملي.
- أن يكون هناك تقييم مستمر للخطة الموضوعية لمعرفة كمية ونوعية الموارد وكذا المهارات المتوفرة والتي من شأنها تحقيق تنمية محلية مستدامة.

الفرع الثاني: مرتكزات التخطيط المحلي

لن تنجح خطط التنمية المحلية التي يتم وضعها، ما لم تستند لمرتكزات أساسية تجعل من هذه الأخيرة مرتبطة وجودا وعدما بها، نفصل في مضمون هذه المرتكزات على النحو التالي:

1- التخطيط بشكل جيد لتحديد الأولويات بدقة

بالنظر لما تشهده حالة الموارد في دول العالم ككل يتعين أن يكون هناك تخطيط دقيق على المستوى المركزي وحتى المحلي لتحديد الأولويات التي يسعى لتحقيقها، وفي هذا الصدد كانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية سابقا والتي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تجربة رائدة، ولقد كانت قائمة على عملية تحليل تقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئية،

وتحديد ما يتعين مواجهته، وفي دراسة كانت قد أجريت سنة 1992 ثبت أن التلوث بالرصاص هو أهم المشاكل التي يعاني منها يليه بعد ذلك مشكل الأمينات، وبعد وضع الخطة الملائمة لمواجهة هذا المشكل تم التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على الرصاص وهناك حوالي 50 دولة تعمل بشكل جدي على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

في الجزائر بعد صدور قانون حماية البيئة رقم 10/03 أكدت أحكامه على أن عملية الحفاظ على البيئة من شأنها أن تضمن تحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية من خلال ترشيد استغلال الموارد الأولية وضمانها لهذه الأجيال⁽²⁶⁾، وبذلك كرس المشرع الجزائري مبدأ التخطيط البيئي الشمولي المركزي والمحلي من خلال القانون السابق⁽²⁷⁾، وبصدور قانون تهيئة الإقليم في سنة 2001 أصبح هناك قواعد أساسية تترجم الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وكذا تنميته تنمية مستدامة بشكل كامل بالنسبة لكل الأقاليم، وقد تم اعتماد مخططات محلية شاملة للبيئة⁽²⁸⁾.

2- التخطيط للسبيل الأقل تكلفة لمواجهة التحديات البيئية وندرة الموارد المتاحة

يتعين أن تستند كل الخطة التي يتم إعدادها لمواجهة التحديات البيئية والندرة في الموارد لدراسة جيدة حتى يضمن أن لا يكون ما يوضع من سياسات للتنفيذ مكلفا وربما دون مبرر، لاسيما إذا علمنا أن موارد الدول النامية لا تمكنها من أي من الأساليب ذات التكلفة العالية، ومن الأساليب الأقل تكلفة لمواجهة التحديات البيئية وحماية الموارد المتاحة إيلاء أهمية كبيرة للدراسات التقنية للمشاريع المزمع إنجازها، سواء تعلق الأمر بمشاريع تنموية لم توجد بعد أو حتى التي أنجزت، وإسناد هذه المهمة لهيئات متخصصة لأن مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى البلدية غالبا ما لا تتمتع بالكفاءة اللازمة لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع التنموية.

3- التخطيط لكيفية الاستفادة من فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بالنظر لقلّة المواد/ندرتها التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، تم خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية وهذا يعد أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع، فهنا مثلا تم خفض الدعم في مجال الطاقة للنصف في الدول النامية، كما انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80% من كل المياه المستخدمة، كما أن عددا من الدول⁽²⁹⁾ قامت بإجراء إصلاحات زراعية تعتمد على قواعد السوق وتتم عن طريق التفاوض ومن المتوقع أن تكون ذات آثار إيجابية على البيئة.

4- التخطيط لطريقة من خلالها يتم استخدام أدوات السوق متى كان ذلك ممكنا

كل الحوافز القائمة على أساس السوق والهادفة لخفض الأضرار البيئية من الأمور الهامة التي يتعين التخطيط لها بشكل جيد، وفي هذا الصدد هناك من الدول النامية من قامت بفرض رسوم على الانبعاثات وكذا على تدفق النفايات، وكانت الرسوم مستندة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، كما أن الصين فرضت رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتايلند وماليزيا قامتتا بفرض رسوم على النفايات.

5- التخطيط لوضع خطة لتنفيذ سياسات أكثر تنظيماً وفاعلية

يمكن أن تفرض الدولة وحتى الجماعات المحلية ضرائب على الوقود، أو تضع قيوداً على استيراد أنواع معينة من المبيدات الحشرية، وكذا العمل على إدخال ما يعرف باسم "مبدأ الحوافز" في المؤسسات الصناعية التي تهدف للتقليل من الأخطار البيئية فهنا مثلاً قامت أندونيسيا في سنة 1996 بإدخال نظام يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه لضمان فاعلية أن خطة توضع يتعين الاستناد للحملات التي تستهدف الرأي العام لتوعيته.

6- التخطيط لإشراك القطاع الخاص

يتعين على الدولة وعلى الجماعات المحلية أن تجد الخطط الملائمة لإشراك القطاع الخاص في كل خططها باعتباره العنصر الأساسي في كل العمليات الاستثمارية، حتى تضمن تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات، ويعد نظام الإيزو 14000 أحد الأساليب التي تدل على أن المؤسسات أو الشركات متوافرة على أنظمة سليمة للإدارة والبيئة... الخ.

7- التخطيط لإشراك المواطنين في كل خطة توضع

إن تمكن الدولة من إشراك مواطنيها على المستوى المحلي في عملية استدامة التنمية فإن فرصها في النجاح ستتضاعف، لأن هؤلاء الأكثر دراية بأولوياتهم ويعرفون ما هي الحلول الممكنة لذلك، وكل مشروع محلي من المزمع تنفيذه سيكونون قريبين منه، وهو ما سيمكنهم من مراقبة أدائه ومدى إمكانية تحقيقه للتنمية المستدامة... الخ.

8- التخطيط لتوظيف كل الشراكات الضرورية لإنجاح عملية التنمية المستدامة: كالقطاع

الخاص، ومنظمات المجتمع المدني... الخ

9- التخطيط لتحسين الأداء الإداري من خلال جعله قائماً على الكفاءة والفعالية

لقد نجحت دول أوروبا الشرقية سابقاً في ذلك حيث أن ملاك مصانع صهر الرصاص خفضوا نسبة تلوث الهواء والغبار من 80% إلى 60% نتيجة لإجراءاتهم لتحسينات لتنظيم منشاتهم داخلياً من خلال استثمارات ليست بالكبيرة... الخ.

10- التخطيط لإدماج البعد البيئي في جميع خطط التنمية المحلية⁽³⁰⁾.

المبحث الثاني

أدوات تنفيذ استراتيجية تحقيق التنمية المحلية المستدامة

كل استراتيجية توضع لتحقيق التنمية المحلية المستدامة لن تتجسد واقعياً ما لم توضع أدوات تكفل نقل هذه الأخيرة من مجرد خطط وتطلعات، لواقع مجسد يسعى لتغيير الأوضاع القائمة للأفضل من خلال ضبط استغلال الموارد المتاحة، بطريقة رشيدة وعقلانية، ومن بين هذه الأدوات: تفعيل دور

المجتمع المدني داخل الدولة كفاعل في التنمية المحلية المستدامة، وجعل التنمية المحلية المستدامة تنمية تشاركية شعبية، والاعتماد على التمويل الداخلي في تمويل هذه الأخيرة، وهو ما نوضح على النحو التالي:

المطلب الأول: تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

لا يرتبط تجسيد التنمية المحلية فقط بالجهود التي تقوم بها الإدارة المحلية وحدها، فهي كل متكامل تتطلب إشراك أطراف أخرى من شأنها ان تكون معيناً للإدارة المحلية في تجسيد خططها، وهو المجتمع المدني لكن درجات إشراكه تختلف من دولة لأخرى، بالنظر لأهمية دوره سنقوم بتعريفه، وإبراز دوره في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني

لم يظهر مفهوم المجتمع المدني الحالي دفعة واحدة وإنما كان نتاجاً لإسهامات العديد من الفلاسفة لكل واحد منهم أفكاره عن مفهومه، ومن بين التعاريف التي وضعت للمجتمع المدني أنه: "مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض سياسية: كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية: كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية: كما في حال اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف لنشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"⁽³¹⁾.

عرف المجتمع المدني أيضاً أنه: "شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطه بالدولة وسلطتها"⁽³²⁾.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني كشريك في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

هناك اختلاف في وجهات النظر في دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، فهناك من يعارض الدور الذي يؤديه على أساس أنه خطر على الاستقرار الاجتماعي والثقافة المحلية لأنه نتاج غربي يتعين عدم الأخذ به وتطبيقه⁽³³⁾، إلا أن البعض يرى أن للمجتمع المدني دور في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولا يمكن إنكاره أو تقزيمه لأنه من يقوم بالتوعية اللازمة للمجتمع وتمكينه من المشاركة والانخراط في العملية التنموية.

في الوقت الراهن يؤدي المجتمع المدني دوراً فعالاً وعلى نطاق واسع وأصبح شريكاً في عملية التنمية وذلك لعدة أسباب:

- 1- قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة لوصوله للفئات المستهدفة بشكل فعال وكفاء.
- 2- تم تأكيد فكرة الشراكة وقيمتها في المواثيق العالمية⁽³⁴⁾،
- 3- ضمانه المشاركة الشعبية على المستوى المحلي في عملية التنمية المحلية المستدامة، ولتحقيق مشاركة فعالة يتعين أن تتم المشاركة بـ:

- تعاون الأفراد بشكل طوعي لتحقيق التنمية المحلية، على أن تكون هذه المشاركة قد ضببت بخطة.

- استنادها على فهم دقيق لحاجات الواقع، ومعرفة القدرات المحلية والحاجة للحفاظ على الموارد للأجيال المستقبلية.

- قيادة المشاركة الشعبية بقيادة محلية، لأنها تعرف واقع مواردها وحاجاتها، والكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية دون استنزاف للموارد.

لا يمكن أن ينجح المجتمع المدني كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ما لم تكن الدولة قائمة على الديمقراطية، والتعددية هي ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي، وهو ما يسهل عليه الوصول للمعلومات والوثائق شرط أن تؤكد القوانين على حق الاطلاع على البرامج التنموية وتسمح للمجتمع المدني المشاركة فيها والتعبير عن رأيه بكل حرية وشفافية⁽³⁵⁾، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لتمويل ولسياسات تحميها، كما يتوقف نجاحها أيضا على قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد.

الجزائر على إثر التحول الديمقراطي وتبني نظام التعددية واعتماد العديد من الجمعيات في مختلف المجالات تم التمهيد لنمو وتطور الحركة الجمعوية فيها، والتي بلورة المجتمع المدني الذي أصبح يعمل في كل المجالات وشريكا مهما في مجالات التنمية⁽³⁶⁾ ومن الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر يتعين:

- ضمان التأهيل والتدريب لقيادات منظمات المجتمع المدني حتى يكونوا قادرين على تنفيذ الخطط.
- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية.
- متابعة الحوار المجتمعي حول قضايا التنمية المحلية.
- إيجاد آلية للتنسيق والتواصل بين الجمعيات والمنظمات التي تهتم بموضوع التنمية المحلية.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين.
- التنسيق مع وسائل الإعلام لتحفيز الجمهور للاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية.
- تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني ودعم تواصلها مع العالم الخارجي⁽³⁷⁾.

المطلب الثاني: جعل التنمية المحلية المستدامة تنمية تشاركية شعبية ذاتية التمويل

من الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، الانتباه لأهمية أن تكون تنمية تشاركية شعبية، لما لذلك من أهمية كبيرة في تجسيدها في الواقع العملي، لأن المواطنين هم أكثر دراية بما يحتاجونه في مجتمعاتهم المحلية، وهم القادرون على تجسيدها بتعاونهم مع بعضهم، بالتكامل مع كل الأدوات الأخرى، كما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين، من جهة أخرى لا بد من الاعتماد على التمويل المحلي لتحقيق ذلك، نفصل في كل ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف التنمية التشاركية الشعبية

يقصد بالتنمية التشاركية الشعبية: "الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم بحاجة إليها، وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"⁽³⁸⁾.

يتحقق ذلك في الواقع العملي من خلال ضمان وجود آليات تساعد على إشراك جهود المواطنين المحليين وإعطائهم الفرصة ليكونوا جزءاً لا يتجزأ من الأطراف الذين تقع عليهم المسؤولية، ومن هنا ستظهر قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق التنمية المستدامة المحلية، في مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في الجزائر كان للفترة الاستعمارية وما خلفته من آثار دور كبير في تحفيز هذا الأخير والتطلع للتغيير وتحقيق التنمية الشاملة والتنمية المحلية لكل المناطق، ولإيقانها أن ذلك لن يتحقق عملياً إلا من خلال جعل عملية التنمية المحلية تنمية تشاركية قامت الدولة بإشراك المواطنين في كل عمليات التنفيذ والرقابة والتوجيه لمختلف البرامج والمخططات التنموية، وتجسد ذلك من خلال الاعتماد على أساليب تسيير جماعية انطلاقاً من التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، ثم إصدارها للمراسيم المنظمة للإدارة المحلية والتي جعلت من أجهزتها منشأة عن طريق الانتخاب، وبعد صدور دستور الجزائر لسنة 1989 الذي سبق الإشارة إليه تبنت الجزائر نظام التعددية ومن هنا توسع مجال إشراك المواطنين في تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

الفرع الثاني: أجندة القرن الحادي والعشرين المحلية وتفعيل التنمية المحلية المستدامة

تعد الأجندة 21 أول وثيقة دولية تحظى بإجماع دولي واسع⁽³⁹⁾ لبرنامج العمل الشامل من أجل المستقبل المتواصل والواعد للكوكب، وقد تضمنت 115 مجالاً للعمل منظماً في أربعين فصلاً، تسعى للحصول على حماية فعالة للمجال البيئي في الدول المتقدمة والنامية، والتنمية البشرية بشكل متكامل... الخ، لقد أكدت الأجندة على أهمية العديد من الأطراف كالنساء، والنقابات، والسكان المحليين، السلطات العمومية على المستوى المحلي... الخ،⁽⁴⁰⁾ ودعت لتفعيل البرامج المحلية والعمل على خلق حوار مع السكان المحليين والمنظمات المحلية لتبنيها برنامج عمل القرن 21.

أبرزت الأجندة ثلاثة محاور يتعين العمل عليها:

- معرفة الوضعية البيئية على المستوى المحلي وإجراء تحديد دقيق لنقاط القوة والضعف.
- التخطيط لكل الأعمال والمبادرات وتحديد الاختيارات الملائمة بعد ترتيب الأولويات.
- تفعيل الأعمال المحققة للتنمية المحلية المستدامة، على أن تكون غير مكلفة ومتناسبة مع الظروف المحلية⁽⁴¹⁾.

في سنة 1997 عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية موضوعها تطبيق الأجندة 21 وانتهت بوضع توصيات بالمصادقة على أهداف تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والمسببة لظاهرة

التغير المناخي، والعمل للتوجه نحو أنماط مستدامة في الإنتاج والتوزيع واستخدام الطاقة، مع التركيز على القضاء على الفقر الذي يعد شرطاً أساسياً قبل الدخول في كل عملية تنمية مستدامة. من خلال ما سبق يبرز لنا أن الأجندة تهدف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التصدي لكل ما من شأنه أن يشكل اعتداءً على البيئة،⁽⁴²⁾ وهذا مرهون بنجاح الجماعات المحلية في دمج البيئة في الأنشطة المحلية.

لتطبيق ما جاء في أجندة القرن 21 لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتعين إشراك أكبر عدد من الأطراف على المستوى المحلي من سلطات، مواطنين، منظمات غير حكومية، وجمعيات... الخ، لتؤدي دورها كطرف فعال تتوقف عليه خطط التنمية المحلية المستدامة، لأنها الدينامو المحرك لها، وهذا يتطلب أن يكون هؤلاء على علم بكل الأمور المتعلقة بالاستدامة، ومما لا شك فيه أن التنمية المحلية المستدامة لن تتحقق ما يكن هناك محلي راشد.

قامت الجزائر بإحداث أدوات وآليات من شأنها تعاون فيما بين كل الأطراف المشاركة في تحقيق التنمية المحلية من شأنها أن تضمن وجود تسيير فعال للبيئة وتضمن المخطط المحلي لحماية البيئة:

- ضمان التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية.

- تهئية المناطق السياحية ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية.

- ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية.

- تسيير النفايات ومكافحة تلوث المياه والتربة والهواء والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

لتحقيق التنسيق بين مختلف البلديات التي تكون متشاركة في أوساط بيئية متجانسة أو تواجهها مشاكل بيئية نفسها، تتولى كل من مديريات البيئة ومشروع نظام الجهة عملية التنسيق⁽⁴³⁾.

الفرع الثالث: اعتماد أسلوب التمويل الداخلي للتنمية المحلية المستدامة

يتوقف نجاح التنمية المحلية على توافر الموارد المالية اللازمة من مختلف مصادر التمويل على المستوى المحلي⁽⁴⁴⁾، دون حاجة للحصول على تمويل من الدولة، ولقد عرف التمويل المحلي بأنه: "كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"⁽⁴⁵⁾.

المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تجسيد التنمية المحلية مختلفة قد تكون: ضرائب أو رسوماً ولن يكون لها فعالية كمصدر تمويل ما يتوفر الوعاء اللازم لها والمتمثل في الأنشطة الاقتصادية، في الفترة من 2000-2005 نقلت قوانين المالية صلاحية تحديد الرسوم من المصالح الجبائية للمصالح البلدية، على غرار لوحات الإشهار التي ألحقها قانون المالية لسنة 2000 لصلاحيات البلديات... الخ، كما أن أرباح المشروعات التجارية والصناعية المملوكة لهذه الهيئات المحلية أحد مصادر التمويل الهامة، كما تعد

إيرادات أملاك الإدارات المحلية مصدرا للتمويل لأنه يمكن أن تقوم بتأجيرها⁽⁴⁶⁾، شريطة أن يكون التأجير موضوع مداولة المجلس الشعبي البلدي ويتم عن طريق عقد أو دفتر شروط.

قد تكون مصادر التمويل عبارة عن إعانات خارجية مقدمة من الدولة لاسيما مع العجز الذي تعانيه الجماعات القاعدية في الجزائر، ولكن يتعين أن لا تكون هذه الأخيرة هي المورد الأساسي لتجسيد عملية التنمية، بل يتعين أن تكون في شكل أقل نسبة ممكنة، كما يمكن أن يكون تمويل عملية التنمية من خلال قروض، أو عبارة عن هبات ووصايا ولرئيس المجلس الشعبي قبولها أو رفضها من خلال مداولة من المجلس شريطة أن لا تكون مثقلة بأعباء أو شروط لأن ذلك قد يؤثر على استقلاليتها، والأمر سيان بالنسبة للهبات والوصايا التي تقدم للولاية... الخ⁽⁴⁷⁾.

لا مجال للحديث عن تنمية محلية إذا لم يكن هناك تمويل محلي كاف مستمر ومتجدد، لكن في الواقع العملي مصادر التمويل المحلية للبلدية غالبا ما تظل غير كافية فمعظمها ما يكون مخصصا للتسيير الذي تتزايد نفقاته بشكل مستمر، لذا في الغالب تحتاج إعانات من الدولة، وهذا يجعل تحقيق التنمية المحلية مرتبطا بالتمويل الخارجي، ولمعالجة هذا المشكل في مراحل سابقة في الجزائر تم إنشاء صناديق خاصة لهذا الغرض نوجزها على النحو التالي:

1- الصندوق المشترك للجماعات المحلية

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لوصاية وزارة الداخلية، ويتولى الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات،⁽⁴⁸⁾ يتم تسيير الصندوق من قبل مجلس للتوجيه برئاسة وزير الداخلية، وهو مكون من 14 عضوا منهم 7 منتخبون (رئيسا مجلس شعبي ولائي وخمسة رؤساء بلديات)، و7 معينون (وال، وممثل عن وزارة الداخلية وثلاثة ممثلين عن وزارة المالية ومديران عامان عن الوكالة الوطنية للتهيئة والتعمير وبنك التنمية المحلية)، يقوم الصندوق بتدعيم برامج التنمية المحلية في البلديات التي تعاني من صعوبة في وضعيتها المالية، وهذا بالنظر لمساحة البلدية ونموها ومدى تماشي مخططها التنموي مع أولويات المخطط الوطني... الخ، وهذا كله لا يحدث إلا بعد الحصول على موافقة الوالي الذي يحدد مضمون المشروع وغلافه المالي.

كما يقوم الصندوق بـ:

- تقديم إعانات للولايات والبلديات لتحقيق مشاريع التجهيز/الاستثمار طبقا لتوجهات المخطط الوطني للتنمية، مساهمة منه في التنمية المحلية.

- القيام بالدراسات والتحقيقات المرتبطة بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية وإنجازها.

- الصندوق الاجتماعي للتنمية: تم إنشاؤه لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتوفير مناصب

للشغل... الخ، وتتولى وكالة التنمية الاجتماعية تنفيذ عمليات هذا الصندوق⁽⁴⁹⁾.

2- الصندوق الوطني لتنظيم التنمية الفلاحية

يهتم بدعم مختلف النشاطات وبرامج التنمية الفلاحية لاسيما في المناطق الريفية والتي تعاني من عجز في مصادر التمويل المحلي.

3- صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى

يهتم هذا الصندوق بتسيير الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى التي تتعرض لها البلدية، وذلك حرصا على توفير الأمن، والأمر بالصرف هو الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية⁽⁵⁰⁾.

4- صندوق تنمية الجنوب

تم إنشاء الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويخضع للمرسوم رقم 242/2000 المؤرخ في 16 أوت 2000، وهو متعلق بتدعيم مشروعات التنمية المحلية للمناطق الجنوبية لاسيما التي تعاني من عزلة/نقص في الموارد المحلية، وعلى الرغم من إنشائه سنة 1998 إلا أنه لم يجسد إلا سنة 2001 بواسطة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بعد تحديد إطاره التنظيمي، واعتمد تمويل الصندوق على نسبة 1% من موارد الجباية البترولية حتى سنة 2002 أي رفعت النسبة لـ 2%.

5- صندوق التنمية الاقتصادية للهضاب العليا

تم إنشاؤه بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2004،⁽⁵¹⁾ الذي يمول بنسبة 3% من حصيلة إيرادات الجباية البترولية، والهدف منه تعزيز وتسريع تنمية الهياكل القاعدية والتجهيزات التي يتعين أن تستفيد منها الهضاب العليا وإنجاز مشاريع ببنوية وخلق نشاطات اقتصادية، كما أن الصندوق يسهم تمويل تخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50% لصالح الأسر الفقيرة بمناطق الهضاب العليا إلى جانب مشاريع نقل مياه الشرب... الخ.

الخاتمة:

في ختام دراستنا توصلنا لجملة من النتائج والاقتراحات هي على النحو التالي:

أولاً- النتائج:

- 1- أن التنمية المحلية عملية للتغير مقصودة ومخطط لها من حيث التكاليف، والوسائل التي يتم الاعتماد عليها، لذا يمكن توقع النتائج التي يمكن تحقيقها عمليا.
- 2- من خلال التنمية المحلية يمكن تحقيق تعاون فعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات السكان المحليين والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، وبذلك يركز مفهوم التنمية المحلية على: المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية.
- 3- لن يكون هناك نجاح لعملية التنمية المحلية ما لم يكن هناك تنسيق فعال بين مختلف فئات المجتمع.

4- التعريفات التي جيء بها لتعريف التنمية المستدامة كلها تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية المتوافرة عند السعي لتحقيق التنمية محلية أو شاملة، بحيث يتم المحافظة على الموارد

وصيانتها بما يضمن استمرارية العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة لتحسين الحياة الآن ومستقبلاً.

- 5- التنمية التشاركية الشعبية من الأسس الضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، لأنها الضامنة للمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ ومراقبة كل الخطط المسطرة لتجسيد واقعي للتنمية.
 - 6- التخطيط المحلي ضماناً أساسية لتوظيف الموارد المتاحة محلياً، من خلال عملية ربط بين عملية التنمية على اختلاف أوجهها والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
 - 7- هناك ارتباط بين التنمية المحلية المستدامة وبين التنظيم الإداري المحلي، يبرز في الدور الذي تؤديه البلدية من خلال الآليات التي منحها المشرع للقيام بدورها التنموي.
- ثانياً- الاقتراحات:

- 1- يتعين العمل على تطوير مهارات المواطنين على المستوى المحلي وتنظيمها من أجل الوصول لمشاركة فاعلة وواعية في عملية التنمية المحلية.
- 2- يتعين العمل على خلق رأي عام واع وقادر على تحمل مسؤولياته لاسيما على المستوى المحلي حتى يكون هذا الأخير قادراً على المساهمة في عملية التنمية المحلية المستدامة.
- 3- يتعين على المجتمع المدني لتعزيز المشاركة المجتمعية العمل على زيادة وعي المواطنين لمعرفة حقوقهم وواجباتهم في مختلف المجالات.
- 4- يتعين العمل على تعزيز مشاركة المحلية لاسيما وأن في الجزائر تعد مشكلة العزوف عن المشاركة أحد المشاكل الكبيرة.
- 5- يتعين على السلطات المحلية تشجيع المجتمع المحلي على إنشاء الجمعيات حتى تساهم هذه الأخيرة في خدمة المجتمع ومراقبة ما يتم تنفيذه إن كان مراعاة الاعتبار التنمية المحلية المستدامة أم لا؟
- 6- يتعين إعادة النظر في ما جاء في قانون حماية البيئة رقم 10/03 فيما يخص دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة والتي جعلها أولوية من أولويات السياسة الوطنية بعد أن ربطها بالتنمية المستدامة للمجتمع، وكرس الطابع الجهوي بدلاً من الطابع المحلي، لا سيما مع المكانة التي أعطتها دستور 1996 المعدل والمتمم في أحكام المادة 15 منه.

الهوامش:

(1) عرفت التنمية المحلية أنها: "عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلاً مهماً في صناعة التغيير وضمان استمرارته مع إشراك الإنسان المحلي".
- الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، ورقة بحثية مقدمة سنة 2007، ص 9.

(2) عرفت التنمية أنها: "استغلال أمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرفق بالإنسان وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولجتمعه، وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلي تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية ودعم الاستثمار المحلي عن طريق استخدام مناهج علمية تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية المستدامة".

- عبد الرحمن محمد الحسن، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2013، ص 116.

(3) من بين الانجازات التي تم تحقيقها نوجز ما يلي:

- زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة في الاستهلاك.

- تحسين مستوى المعيشة، وحدوث تحسن في نصيب الفرد من الناتج القومي.

- تدني نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة.

- توفير كل المرافق الضرورية من مياه صالحة للشرب، صرف صحي، تعليم... الخ.

راجع في هذا الصدد: سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية الموسوم بـ "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، المنظم من قبل جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنعقد بتونس 2006، ص 22.

(4) عرفت التنمية المستدامة أنها: "التنمية القائمة على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي لفنائها أو تدهورها أو تؤدي لتناقص جودها بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية".

- نبيلة فالي، التنمية: من النمو إلى التنمية، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي الموسوم بـ "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 7، 8 أفريل 2008، المنشور من قبل مخبرش إ م ف أ م، في دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص 232.

عرفت لجنة برنتلاند التنمية المستدامة سنة 1987 بأنها: "التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها".

Le développement durable : est un développement qui permet de répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité des générations futures de répondre aux leurs.

- Corinne Gendron, Vous avez dit développement durable?, presses international polytechnique, Canada, 2007, p 126

(5) عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2001، ص 40.

(6) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 9.

(7) علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل، عمان، 2002، ص 97.

(8) تقوم اللامركزية على أسس ضرورية هي:

- وجود مصالح محلية متميزة.

- التمتع بالشخصية المعنوية.

- الاستقلال المالي.

- رقابة السلطة المركزية.

راجع في هذا الصدد: ناصر لباد، القانون الإداري (التنظيم الإداري)، الجزء الأول، مطبعة حسناوي، الجزائر، الطبعة الثانية، 2001، ص 61.

(9) عبد الرحمن محمد الحسن، المرجع السابق، ص 117.

(10) المادة 1 من القانون رقم 08/90، المؤرخ في 7 أفريل 1990، المتضمن قانون البلدية، ج ر عدد 15 (ملغى).

(11) عمار عوابدي، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 182.

(12) المادة 2 من القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية، ج ر عدد 37.

(13) المادة 16 من دستور 1989.

(14) المادة 84 من القانون رقم 08/90، المشار إليه سابقا (الملغى).

(15) وفي هذا الصدد نص المشرع الجزائري على أن المجلس الشعبي البلدي يتخذ كل التدابير التي من شأنها أن تضمن إعلام المواطنين بشؤونهم، حتى تتم استشارتهم حول خيارات وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(16) المادة 107 من القانون رقم 10/11، المشار إليه سابقا.

(17) المادة 111 من نفس القانون.

- (18) المادة 115 من نفس القانون
- (19) المادة 1 من القانون رقم 07/12، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، ج ر عدد 12.
- (20) المادة 75 من نفس القانون.
- (21) المادة 81 من نفس القانون.
- (22) المادة 82 من نفس القانون.
- (23) المادة 90 من نفس القانون.
- (24) الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، المرجع السابق، ص 28.
- (25) محمد عاطف غيث، التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، الإسكندرية، ج م ع، 1966، ص 184.
- (26) راجع في هذا الصدد أحكام: المادة 1 من القانون رقم 10/03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 43
- (27) وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون العام، كلية العلوم القانونية، جامعة تلمسان، 2007، ص 54.
- (28) راجع في هذا الصدد أحكام: المادة 7 من القانون رقم 20/01، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر عدد 77.
- (29) على غرار: جنوب إفريقيا، الفلبين، كولومبيا.
- (30) أندرو سوتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة تمويل التنمية، ديسمبر 1996، ص 5، 8.
- (31) حداد المطران غريغوار وآخرون، فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديشن ايرت، أبريل 2004، ص 23.
- (32) زهير بوعمامة، التحول الديمقراطي في الجزائر: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، 2005، ص 112.
- (33) يمكننا إرجاع ذلك ربما لعدم فهم المقصود بالمجتمع المدني.
- (34) نقصد بالشراكة التي نحن بصدد الحديث عنها العلاقة الموجودة بين طرفين فأكثر تهدف لتحقيق المنفعة العامة، مستندة في ذلك لاعتبارات مختلفة: كالمساواة والاحترام والعطاء المتبادل، مستندين في ذلك على التكامل الذي بموجبه يقوم كل طرف بتقديم إمكانيات (بشرية، مادية، فنية) حتى يتم تحقيق الأهداف والوصول للنتائج المسطرة في النهاية.
- (35) الشراكة بهذا المعنى تعكس فكرة التكامل.
- (36) سليمان الرياشي، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، م د و ع، الطبعة الثانية، 1996، ص 97 وما بعدها.
- (37) قرزيز محمود، يحيواي مريم، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير"، 2008، 1 جوان 2018، ص 10.
- http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf.
- (38) راجع في هذا الصدد:- صالح زباني، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد التاسع، ص 76.
- (39) قرزيز محمود، يحيواي مريم، المرجع السابق، ص 13.
- (40) هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 179.
- (41) تينته 182 دولة.
- (40) Laurent Comeliau , et autres, repère pour l'agenda 21 local: approche territoriale du développement durable , p 47.
- (41) Article sure : « la demarche agenda 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt, France, novembre 2004, pp 7, 8 , voir le lien: <http://www.agenda21france.org/docpacommuneBessancourt.pdf>.
- (42) Ministère de l'écologie , de l'énergie , du développement durable et de la mer en charge des Technologie vertes et des négociations sur le climat, « Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux » , France, 2010 , p 2 . voir: http://www.pays.asso.fr/IMGpdfAppel_a_reconnaissance_2010.pdf.

(43) وناس يحي، المرجع السابق، ص 61.

(44) ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، ص 10

http://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf

(45) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 22.

(46) قد تكون هذه الممتلكات التي تقوم البلدية بتأجيرها أملاكاً عقارية على غرار: المحلات ذات الاستعمال السكني، المحلات ذات الاستعمال التجاري، المذابح، مواقف السيارات، حقوق المكان داخل السوق... الخ، وقد تكون الأملاك التي تقوم بتأجيرها عبارة عن منقولات متمثلة في العتاد أو تجهيزات الأشغال العمومية.

(47) للتفصيل يرجى الرجوع لأحكام المادة 38 وما بعدها من القانون رقم 30/90، المؤرخ في 1/12/1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 14/08 المؤرخ 20 يوليو 2008، ج ر عدد 44.

(48) المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 4/11/1986، المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشتركة وعمله، ج ر عدد 45.

(49) للتفصيل يرجى الرجوع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي، ج ر عدد 40.

(50) المرسوم رقم 402/90، المؤرخ في 15 ديسمبر 1990، المتضمن تنظيم صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى وسيره، ج ر

عدد 55.

(51) المعدلة بموجب أحكام المادة 74 من قانون المالية لسنة 2006.